

إعادة هيكلة الإدارة الجبائية

Some cases of invalidity in commercial companies

لونيس عبد الوهاب

¹ جامعة وهران 2 محمد بن احمد (الجزائر)، lounis.fiscal@gmail.com

ملخص:

دخلت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات الجبائية، لم تمس فقط النصوص القانونية، بل حتى هياكل الإدارة الجبائية. جاءت هذه الإصلاحات استجابة لمتطلبات العصرية ولتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة. أهم هذه الإصلاحات هي إعادة هيكلة المصالح الخارجية للإدارة الجبائية باستحداث مديرية المؤسسات الكبرى ومراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب، بالإضافة إلى استحداث ما اصطلح على تسميته "مرجع نوعية الخدمة" وهو نوع من المحاسبة الذاتية التي تقوم بها الإدارة لتحسين نوعية خدماتها المقدمة.

الكلمات المفتاحية: هيكلة، الإدارة الجبائية

Abstract:

Algeria has embarked on a series of tax reforms, affecting not only legal texts, but even tax management structures. These reforms were in response to the requirements of modernization and to improve the relationship between tax management and taxpayers. The most important of these reforms is the restructuring of the external interests of the tax administration by introducing the Directorate of Major Institutions, tax centres and

tax neighbourhood centres, in addition to the development of what has been termed the "Quality of Service Reference", a type of self-accounting carried out by the Department to improve the quality of its services provided.

1. مقدمة:

سعت الجزائر منذ انفتاحها الاقتصادي وتحولها عن التسيير الموجه للحياة الاجتماعية عامة والحياة الاقتصادية خاصة إلى تبني سياسة أكثر ليونة وديمقراطية لحل المشاكل المطروحة، بغية الوصول إلى تحقيق التنمية المرجوة. من بين الميادين التي أولتها الدولة الاهتمام البارز نجد ميدان الجباية، باعتباره عصب التنمية وأهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة الممولة للخزينة العمومية.

تدخل الدولة في ميدان الجباية يأتي من باب محاولتها تحقيق قدر الإمكان التوازن بين مصلحة الخزينة العمومية و مصالح المواطنين المكلفين بالضريبة. نتيجة لذلك، قامت الدولة بإصلاحات متعددة في منظومتها الجبائية بتعديل و وضع قوانين جبائية جديدة، كان آخرها قانون الإجراءات الجبائية.

و نظرا لكون الإصلاحات لا يمكن أن تكتمل إلا بإصلاح الأجهزة المشرفة على تنفيذها، فقد اهتمت الدولة بإصلاح و إعادة هيكلة جهاز الإدارة الجبائية، بما يفيد تقديم أحسن أداء من خلال تحسين العلاقة بينها و بين المكلف بالضريبة، و بما يسمح بتحقيق أكبر مردودية في التحصيل من خلال الاهتمام أكثر بالرقابة الجبائية و تطويرها.

لقد عرفت الإدارة الجبائية الجزائرية في السنوات الأخيرة، من جهة تطورا ملحوظا في تنظيمها الهيكلي سعت من خلاله الدولة إلى تقريبها أكثر من الممولين و تذليل الفوارق بينها وبينهم. ومن جهة ثانية تغيرا في سلوك الإدارة اتجاه المكلفين إلى درجة وصفهم ليس بالمكلفين، بل

إعادة هيكلة الإدارة الجبائية

بمستعملي مرفق الإدارة الجبائية. ولقد كُرِّست هذه المعاملة بصدور التعليمات العامة حول ما
Le référentiel qualité "مرجع نوعية الخدمة"¹.
de service.

إعادة هيكلة الإدارة الجبائية مست سواء مصالحها المركزية وكذا مصالحها الخارجية.
على المستوى المركزي، أضيفت مديريات مركزية جديدة في صورة مديرية الإعلام والتوثيق
الجبائي (DIDF) ومديرية العلاقات العمومية والاتصال (DRPC).
أما على مستوى مصالحها الخارجية فقد تحول التنظيم الهيكلي من تنظيم عمودي يقوم على
وجود مديريات جهوية، ثم ولائية، ثم مفتشيات وقابضات ضرائب²، تكون فيها صلاحيات
كل مصلحة مستقلة عن المصالح الأخرى، إلى تنظيم جديد يقوم على ترسيخ مبدأ **المحاور**
الجبائي الوحيد، (l'interlocuteur fiscal unique) خدمة للمكلفين
بالضريبة. (أو كما يقابلها في المجال الاقتصادي بالشباك الموحد).

هذا المخطط التنظيمي الجديد يتضمن مديريات جديدة تضم كل الخدمات والمصالح التي
يحتاجها المكلف بالضريبة دون الحاجة إلى تنقله من مصلحة إلى مصلحة أخرى وهي مديرية
كبريات المؤسسات (DGE)، مراكز الضرائب (CDI)، والمراكز الجوارية للضرائب³
(CPI).

في إطار دراستنا لموضوع إعادة هيكلة الإدارة الجبائية سنركز في القسم الأول على تطور
الجانب الشكلي لهذا المرفق خاصة في مصالحه الخارجية وفي القسم الثاني سنتطرق إلى تطور
الجانب المعاملاتي للإدارة الجبائية.

القسم الأول: تطور الجانب الشكلي.

عرفت هيكلة الإدارة الجبائية منذ صدور المرسوم التنفيذي **06-327** المنظم للمصالح
الخارجية، تغيرا ملحوظا من خلال إنشاء مجموعة من المرافق أصبحت تحل محل التنظيم
الهيكلية القديم. وفي انتظار تعميم وجودها في كل الولايات، تجمع هذه الهياكل الجديدة

صلاحيات الوعاء والرقابة وكذلك التحصيل والمنازعات في نفس المكان، بعدما كانت سابقا موزعة على مصالح متباعدة من حيث المسافة. الأمر الذي كان يشق كثيرا على المكلفين بالضريبة.

إضافة إلى الاحتفاظ بالمديريات الجهوية والمديريات الولائية من أجل الاشراف على عمل الهياكل الجديدة والتنسيق بينها، أحدثت الإدارة الجبائية مديرية المؤسسات الكبرى وهي إدارة جديدة ذات اختصاص وطني يخضع لها المكلفون بالضريبة المحققون لرقم أعمال يفوق الحد الأدنى الذي حدده المشرع قانونا.

كما ظهرت مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، وهي مراكز ضريبية ذات اختصاص محلي ينتمي إليها المكلفون بالضريبة الذين لا ينتمون إلى مديرية المؤسسات الكبرى. وعليه، ما هي اختصاصات كل من مديرية المؤسسات الكبرى، ومراكز الضرائب والمراكز الجهوية للضرائب.

أولا . مديرية المؤسسات الكبرى D.G.I.

تختص هذه المديرية حسب المادة 3 من المرسوم 327.06 بمهام الوعاء بمهام الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم الخاصة بالمؤسسات لمجال اختصاصها. وقد حددت المادة 160 من قانون الاجراءات الجبائية هذه المؤسسات وهي: . الأشخاص المعنويين أو تجمعات الأشخاص المعنويين المشكلة بقوة القانون أو فعليا، العاملة في ميدان المحروقات وكذا الشركات التابعة لها. (العاملة في مجال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب).

. شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي اختارت النظام الجبائي لشركات رؤوس الأموال والتي يساوي أو يفوق رقم أعمالها في نهاية السنة المالية مائة (100) مليون دينار. . تجمعات الشركات المشكلة بقوة القانون أو فعليا والتي يفوق أو يساوي رقم أعمال أحد أعضائها مائة (100) مليون دينار.

إعادة هيكلة الإدارة الجبائية

- . الشركات المقيمة في الجزائر العضوة في تجمعات أجنبية وكذا الشركات التي ليست لها إقامة مهنية في الجزائر.
- تتكون مديرية المؤسسات الكبرى من خمسة (05) مديريات فرعية وهي:
 - . المديرية الفرعية لجمعية المحروقات.
 - . المديرية الفرعية للتسيير.
 - . المديرية الفرعية للرقابة والبطاقات.
 - . المديرية الفرعية للمنازعات.
 - . المديرية الفرعية للوسائل بالإضافة إلى قبضة ومصلحة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة ومصلحة للإعلام الآلي.

ثانيا . مراكز الضرائب C.D.I.

- تختص هذه المراكز حسب المادة 20 من المرسوم 327.06 في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم لكل من المؤسسات الفردية الخاضعة لنظام الربح الحقيقي والشركات غير الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات. تتكون مراكز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية وهي:
- . المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات.
 - . المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.
 - . المصلحة الرئيسية للمنازعات.
 - ومصلحتين وقبضة وهما:
 - . مصلحة الاستقبال والاعلام.
 - . مصلحة الاعلام الآلي والوسائل.

ثالثا . المراكز الجوية للضرائب C.P.I.

تختص المراكز الجوارية للضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات بكل الضرائب والرسوم المستحقة على المكلفين بالضريبة التابعين لها وهم:

. المؤسسات الفردية الخاضعة لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة.

. المستثمرات الفلاحية.

. المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر عن الضرائب والرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم.

. المؤسسات الخاضعة لمديرية المؤسسات الكبرى أو مراكز الضرائب برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها.

من حيث التنظيم، تتكون المراكز الجوارية للضرائب من ثلاث مصالح رئيسية وهي:

المصلحة الرئيسية للتسيير، المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث والمصلحة الرئيسية للمنازعات.

كما يتكون كذلك من مصلحتين هما: مصلحة الاستقبال والإعلام ومصلحة الاعلام الآلي والوسائل ومن قباضة.

القسم الثاني: تطور الجانب المعاملاي للإدارة الجبائية.

تسعى الإدارة الجبائية في السنوات الأخيرة إلى تحسين تعاملها مع المكلفين بالضريبة والرقبي بعلاقتها معهم إلى درجة العلاقة بين المرتفق والمرفق العام⁴.

ويظهر ذلك جليا في محاور ثلاث وهي:

أولا: جعل الإدارة الجبائية إدارة خدمات.

حرصا منها على تطوير الحسن الجبائي لدى المواطنين، تعمل الإدارة الجبائية حاليا على تطوير مصالحها لتصبح إدارة خدمانية، تجعل المكلف بالضريبة في مركز اهتماماتها وهذا الهدف يمر أساسا من خلال تطوير شروط الاستقبال عن طريق تسهيل قدر الامكان المعاملات الإدارية وتنويع وسائل الاتصال الموجهة للمكلفين بالضريبة. (فقد جهزت مراكز الضرائب والمراكز

إعادة هيكلة الإدارة الجبائية

الجوارية للضرائب بمباكل استقبال لانشغالات المكلفين بالضريبة وتحاول الاسراع في حلها وكذلك جهزت بوسائل اتصال حديثة تسمح التواصل بينها وبين المكلفين).

ثانيا: تأهيل أكبر للموارد البشرية داخل الإدارة.

حيث تعمل الإدارة الجبائية حاليا على تجديد العنصر البشري والرفع من الشروط الخاصة بالتوظيف⁵، فرض احترام قواعد أخلاقيات الوظيفة. والتكوين في مجال الاتصال وتحسين العلاقات العامة للأعوان مع الغير. وأخيرا التكتيف من التعاون الدولي للاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال⁶.

ثالثا: اعتماد الإدارة الجبائية على النقد الذاتي لتحسين أكبر للخدمة.

ويظهر ذلك في اعتماد ما اصطلح على تسميته بمرجع نوعية الخدمة. يتكون هذا المرجع من 20 تعهدا أخذته الإدارة الجبائية على عاتقها من أجل تحقيقه. هذه التعهدات تصب كلها في ضرورة تحسين الإدارة تعاملها مع المكلفين بالضريبة.

فحسب المديرية العامة للضرائب يبقى مرجع نوعية الخدمة مؤشر هام بالنسبة لجميع الهياكل (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب) قصد جعل نوعية الاستقبال تحديا حاسما بالنسبة لمستقبل الإدارة في تطلعها المستمر إلى تلبية احتياجات وشكاوى المكلفين بالضريبة.

يرتكز مرجع نوعية الخدمة على خمسة محاور رئيسية : مصلحة متواجدة (حيث تسعى إلى تحسين كيفية الدخول إلى مصالحها)، استقبال أكثر إصغاء (استقبال المكلفين بهذب وفعالية)، معالجة سريعة لطلبات المعلومات (تسعى الإدارة للرد في الآجال المعلن عنها)، الإصغاء إلى المكلفين بالضريبة وفي الأخير، تحسين تنظيمها والسعي لتطوير كفاءاتها.⁷

يعتبر تجسيد هذه الالتزامات رهانا يتعين على الإدارة تشريفه من خلال تقييم منتظم لمدى احترامها وإعلان نتائج هذا المسعى الجديد للنوعية لفائدة الجمهور العريض، وهو ما يشكل

شفافية في تسير التقييمات ورغبة أيضا في المضي قدما لجعل الخدمة العمومية أكثر نجاعة على وجه الخصوص.

الخاتمة

و في الأخير أقول ، حتى و إن كانت نوايا الإدارة صادقة في مسعاها و لكن الأمر يبقى في حدود النوايا التي يجب أن تترجم بشكل حقيقي و فعال من الناحية العملية و أن تقترب الإدارة أكثر فأكثر من المكلفين بالضريبة للاستماع إلى انشغالهم و إلى انتقاداتهم نحوها و لا أن تكتفي فقط بالنقد الذاتي.

¹ - Le référentiel qualité de service ; l'instruction générale n° 001/MF/DG/2012 du 07/06/2012 relative au référentiel qualité de service.

² - le décret exécutif n° 91-60 du 23 février 1991 portant organisation et attributions des services extérieurs de l'administration fiscale.

³ - المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية ومصالحها.

⁴ - يعني اعتبار المكلف بالضريبة مستعملا للمرفق يقدم خدمات وليس مجرد خاضع للضريبة.

⁵ - كالرفع من مستوى الشهادات والتكوين.

⁶ . فقد استفادت الإدارة من مساعدة أجنبية فرنسية في إطار توأمة تدوم 18 شهرا.

⁷ - مرجع نوعية الخدمة، طموح قوي لتحسين استقبال المكلفين بالضريبة.

<https://mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-informations-voir-plus-ar/227-2014-05-20-08-29-50>

موقع المديرية العامة للضرائب، تاريخ الولوج 21 مارس 20